

الإمارات ترسخ دورها في دعم التنمية والاستقرار بالساحل الأفريقي

دور إماراتي مضاد لأدوار دول داعمة للإرهاب والتشدد في أفريقيا



تعاون يتخطى حواجز الجغرافيا

والثقة والمصالح المشتركة والعمل من أجل التنمية والسلام والاستقرار لشعوب القارة. واعتبر أن ذلك "يزيد من تعميق العلاقات الإماراتية السنغالية، خاصة وأن السنغال لها دور مهم وحضور مؤثر في أفريقيا".

وتطرق الرئيس السنغالي من جانبه إلى الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات لبلاده من خلال صندوق خليفة لتطوير المشاريع، قائلاً إن المشاريع التي يدعمها الصندوق يستفيد منها الشباب والنساء. وخص بالذكر من ضمن تلك المشاريع "مشروع محمد بن زايد للابتكار وريادة الأعمال".

كما أشار إلى تعاون دولة الإمارات مع بلاده "في التصدي للإرهاب والعنف والجرائم التي تصاحب الإرهاب في أجزاء من أفريقيا" مشيراً إلى الدعم الإماراتي لـ "مركز دكار للأمن والسلام". وقال إن بلاده تتشارك مع الإمارات في تكديدها سماحة الإسلام ووسطيته واعتداله. كما أكد أن السنغال بلد مفتوح للشركات الإماراتية للاستثمار.

وأشرف الشيخ محمد بن زايد والرئيس ماكي سال على مراسم تبادل اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين عدد من الجهات والمؤسسات السنغالية تهدف إلى تعزيز التعاون وتوسيع آفاقه في مجالات التطوير والتحديث الحكومي والتعليم وتطوير المشاريع ومكافحة الإرهاب إلى جانب التعاون الفني والعسكري والإنساني.

الشرق الأوسط والقارة الأفريقية إضافة إلى القضايا والملفات الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك. وفق ما أوردته وكالة الأنباء الإماراتية "وام".

ونقلت عن الشيخ محمد بن زايد قوله "العلاقات بين دولة الإمارات وجمهورية السنغال قوية ومتينة وتشهد منذ إقامتها عام 1973 تطوراً مهماً على المستويات كافة حتى أصبحت دولة الإمارات الشريك التجاري الأول للسنغال على مستوى الدول العربية، كما أن السنغال تعد شريكاً مهماً للإمارات في منطقة غرب أفريقيا"، مضيفاً "اختيار جمهورية السنغال لتكون مقراً إقليمياً لمركز الابتكار وريادة الأعمال الذي أقامته دولة الإمارات كان تجسيدا واضحا لهذا التعاون".

مشروع محمد بن زايد للابتكار نموذج للدعم الذي تقدمه الإمارات للسنغال عبر صندوق خليفة لتطوير المشاريع

كما لفت الشيخ محمد بن زايد إلى الأشواط التي قطعتها دولة الإمارات خلال السنوات الماضية في تعزيز وتعميق علاقاتها مع القارة الأفريقية على أسس قوية من الاحترام المتبادل

رهان دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير علاقاتها مع بلدان أفريقية مثل موريتانيا والسنغال يأتي تنفيذاً لرؤية استراتيجية تقوم من جهة على توسيع دائرة الحفاظ على الأمن القومي العربي وحمايته لتشمل الأزمات التي حوله والمجالات الجغرافية المتصلة به، وتعتبر من جهة ثانية أن مساعدة تلك البلدان على تنشيط التنمية وتقليص نسب الفقر والبطالة من أنجع الطرق لحفظ الاستقرار وخلق بيئات طارئة للتشدد والإرهاب الذي تعمل دول أخرى على نشره.

بزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا

وقال الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، خلال جلسة مباحثات عقدها، الخميس، مع الرئيس السنغالي ماكي سال الذي بدأ زيارة للإمارات، إن الأخيرة "تسعى بالتعاون مع المجتمع الدولي إلى ترسيخ أسس الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم وتطلع إلى دور جمهورية السنغال الصديقة التي تشهدنا المنطقة".

وكان الشيخ محمد بن زايد قد أكد خلال استقباله الأحد الماضي رئيس موريتانيا محمد ولد الغزواني أن الإمارات داعم أساسي لمجموعة دول الساحل الأفريقي معتبراً أن "هذا التجمع يقوم بدور مهم في مواجهة مخاطر الإرهاب والتطرف".

وتناولت مباحثات ولي عهد أبوظبي والرئيس السنغالي "العلاقات الثنائية وسبل تنميتها وتطويرها في المجالات كافة ومستجدات الأوضاع في منطقة

أبوظبي - أظهر استقبال دولة الإمارات العربية المتحدة للرئيسين الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني والسنغالي ماكي سال، بشكل متتال في ظرف أقل من أسبوع واحد، توجهها إماراتياً نحو الانخراط بفعالية في عملية حفظ الاستقرار بمنطقة الساحل الأفريقي تلك المنطقة التي تشهد بعض دولها مدا للحركات الإرهابية والمتشذرة، على الرغم من أهميتها كأحد أركان الأمن القومي العربي الذي تتشدد الإمارات على مضاعفة جهود حمايته من التهديدات المتزايدة التي تحف به.

وتضع الإمارات جهودها لحفظ الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي تحت عنوان بارز يتمثل في المشاركة في تنشيط التنمية بتلك المنطقة وتوفير بيئة طارئة للإرهاب والتشدد من خلال محاربة الفقر وتقليص نسب البطالة. ومن شأن تطبيق هذه الرؤية الإماراتية أن يخلق الباب أمام التدخلات السلبية لدول أخرى على غرار قطر وتركيا المتهمتين على نطاق واسع

بإبوظبي - أظهر استقبال دولة الإمارات العربية المتحدة للرئيسين الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني والسنغالي ماكي سال، بشكل متتال في ظرف أقل من أسبوع واحد، توجهها إماراتياً نحو الانخراط بفعالية في عملية حفظ الاستقرار بمنطقة الساحل الأفريقي تلك المنطقة التي تشهد بعض دولها مدا للحركات الإرهابية والمتشذرة، على الرغم من أهميتها كأحد أركان الأمن القومي العربي الذي تتشدد الإمارات على مضاعفة جهود حمايته من التهديدات المتزايدة التي تحف به.

وتضع الإمارات جهودها لحفظ الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي تحت عنوان بارز يتمثل في المشاركة في تنشيط التنمية بتلك المنطقة وتوفير بيئة طارئة للإرهاب والتشدد من خلال محاربة الفقر وتقليص نسب البطالة. ومن شأن تطبيق هذه الرؤية الإماراتية أن يخلق الباب أمام التدخلات السلبية لدول أخرى على غرار قطر وتركيا المتهمتين على نطاق واسع

تحذير في الكويت من مخطط لإطاحة رئيس الوزراء

كامل الدولة وتعميق تنفيذ برامج التنمية بالفعالية المطلوبة.

وتقول مصادر سياسية كويتية إن إسناد رئاسة الوزراء للشيخ صباح الخالد سبب قلقاً لدى عدّة دوائر مستفيدة من مناصبها ومكانتها في الدولة وداخل الأسرة الحاكمة كون الرجل "معروفاً بنظافة يده وجديته في العمل ورغبته في الإصلاح".

وأبدى الشيخ صباح الخالد درجة من الجراة لدى اختصار أعضاء كابنته الوزارية عندما لم يراع بعض التوازنات الحزبية وأقدم على إقصاء الإخوان والسلفيين من الحكومة رغم ما للطرفين من وزن ومن تغلغل في أجهزة الدولة، الأمر الذي قد يتسبب له في بعض المتاعب ويجعل من حكومته هدفاً للنواب المحسوبين على الطرفين.

وأعطى هؤلاء "بروفة" أولية للحكومة بشأن قدرتهم على زعزعة استقرارها وذلك من خلال إطاقتهم السريعة بوزارة فيها بالاستناد إلى استجواب نيابي وصف بالمفتعل والضعيف والمعد سلفاً قبل أن تمارس الوزارة مهامها.

واضطرت غدير أسيري التي كان الشيخ صباح الخالد قد اختارها لحمل حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية، الأسبوع الماضي، إلى تقديم استقالته وذلك أياماً قبل جلسة برلمانية مخصصة لطرح الثقة عنها بعد مناقشة استجواب لها في البرلمان تقدم به نائب في مجلس الأمانة أتهمها فيه بـ "الإخلال بمبدأ التعاون بين السلطات والحث بالقسم الدستوري".

وجاءت الاستقالة تحت ضغط شديد مارسه على الحكومة الإخوان المسلمون والسلفيون الذين لم يكونوا فقط، في صراع فكري وأيديولوجي مع الوزارة المحسوبة على التيار الليبرالي، ولكنهم كانوا أيضاً في صراع مصلحي معها جسّدوه برفضهم لها منذ إعلان اسمها ضمن تشكيلة حكومة الشيخ صباح الخالد، بعد تعيينها على رأس وزارة تمثل شريان حياة ومصدر تمويل لتيار الإسلام السياسي الكويتي، حيث تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ملف الجمعيات الخيرية وتولّي تنظيم عملية فيه السلفيون والإخوان بقوة لجمع التمويلات اللازمة لأنشطتهم ولشبكةاتهم الممتدة داخل الكويت وخارجها.

وبدا السبب الذي استند إليه النائب عادل الدمي لاستجواب أسيري ضعيفاً حيث تنزعت برزها على منتقديها باتهامها لهم بترويج الإشاعات الأمر الذي اعتبره النائب في صحيفة الاستجواب "طعناً في نواب الأمة والتهكم عليهم وعلى قواعدهم الانتخابية".

وتعليقاً على الإطاحة بالوزارة قال الكاتب السياسي الكويتي فيصل الشريفي "ازدادت قناعتني بأن الاستجواب البرلماني لا يخضع لأي معايير موضوعية، وأن الموضوع برمته عرضة للمساومات السياسية، وبقاء الوزير من عدمه يعتمد على الغطاء السياسي والاجتماعي والحزبي داخل المجلس، فمتى ما انكشف هذا الغطاء لا يبقى أمام الوزير المستجوب إلا الخروج بأقل الخسائر"، معتبراً أن "حكومة الرئيس الشيخ صباح الخالد اختارت مبدأ السلامة، وضحت بالوزير في أول اختبار لها مع المجلس لتفتح الباب على مصراعيه للسادة النواب بالتدخل في كل شاردة وواردة في عمل الحكومة وبذلك اسقطت عنها رداء الهيبة".

الكويت - حذّر مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) من أن مخططاً يحاك لإقصاء رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح الذي لم يرض على تشكيل حكومته سوى حوالي خمسين يوماً.

وأتهم الغانم من سبّهم بـ "الفاستين والمفسدين وسراق المال العام" بالوقوف وراء مخطط الإطاحة بالشيخ صباح الخالد الذي خلف على رأس الحكومة الشيخ جابر المبارك الذي استقال في نوفمبر الماضي بسبب تقبّل خلافات حادة داخل حكومته إثر تراشق بتهم التورط في قضايا فساد بين وزيرين شيوخين في الحكومة ذاتها.

وجاء إسناد منصب رئيس الوزراء إلى الشيخ صباح الخالد تحت عنوان عريض هو محاربة الفساد والعمل على تأمين الاستقرار الحكومي الذي كان دائماً عصياً عن التحقق بسبب توتر العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكثرة الاستجوابات التي يقدمها نواب مجلس الأمة للوزراء بدوافع غالباً ما تتجاوز مجرد ممارسة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة إلى دوافع حزبية وقبيلية، وأحياناً إلى دوافع شخصية وصراعات على السلطة والنفوذ والمكاسب السياسية والمادية.

ولقي رئيس الوزراء الجديد دعماً كبيراً من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي خاطبه أثناء أدائه وأعضاء حكومته القسّم أمامه بالقول "أنت ثوبك نظيف، فحارب الفساد وحارب المفسدين".



وقال رئيس البرلمان مخاطباً رئيس الوزراء "أوصاك سمو الأمير بمحاربة الفاسدين والمفسدين. وأنا أقول لك أمام الشعب الكويتي إن الأوامر صدرت من الفاسدين والمفسدين وسراق المال العام بإقصائك سياسياً وسيقدم لك استجواب ليست له علاقة بنهج، وليست له علاقة لا بدستور ولا بقانون.. بل هدفه دفع لتدعيم كتاب عدم تعاون".

وأطلق الغانم على ذلك الاستجواب اسماً تهكمياً يدل على عبثيته هو "ليش لايس قحفية" (مساءً تلبس طاقية)، ووصف من سيقدّمونه بأنهم "يستجوبون بالثقلون ويسحبون استجواباتهم بالثقلون أيضاً، وأنهم لا يجيدون الكلام ويتم ذلك تقديم ما يطلب منهم مكتوباً سلفاً".

كما حذّر من أن "هناك من لا يريد استقرار البلد ويعمل على تخريبه".

وشجّع رئيس البرلمان الشيخ صباح الخالد على الصمود قائلاً "أنت قادر على موازنة الأمور ومعك كل الشرفاء والشعب الكويتي فطن يعرف كيف يميز بين من يمثل الفاسدين وسراق المال العام ومن يقدمون الاستجوابات لأن هناك أخطاء"، مؤكداً أن قرار استجواب رئيس الوزراء اتخذ بالفعل وبقي فقط تحديد التوقيت المناسب.

ولا تخلو الكويت من صراع على السلطة بين أعضاء في الأسرة الحاكمة وتتدخل فيه قوى سياسية وشخصيات وأصحاب مصالح محسوبون على هذا الطرف أوذاك.

كما أن الفساد كثيراً ما مقل في البلد الغني بموارد النفط مشكلة تترق



طريقنا قويم

علاوي يناور بـ«الاستقالة» المبكرة لاستمالة الشارع العراقي

وسبق لرئيس الوزراء المستقيل عبدالمهدي أن أعلن مراراً وتكراراً فتح تحقيقات في قتل وخطف المحتجين والتنكيل بهم دون أي نتيجة لتحديد التحقيق إلى أي نتيجة لتحديد المسؤوليات والإشارة إلى الجاني المعروف سلفاً وهو القوات الأمنية والمليشيات الشيعية. وتابع علاوي "إننا نحن اللحظة الحرجة التي نمر بها وكل ما نملك الصلاحية بسبب عدم اكتمال إجراءات تشكيل الحكومة وكل ما يهمني الآن هو العمل من أجل عدم انزلاق الأمور إلى ما لا تحمد عقباه".

كما لوح علاوي بالاستجابة لأحد المطالب الأساسية للمحتجين والمتمثل في إجراء انتخابات سابقة لأوانها، قائلاً "إننا ماضون بالترتيبات لتحديد موعد للانتخابات المبكرة، وتكرّر تأكيدنا بأن الدم العراقي هو خطنا الأحمر، وأنا ماضون بحاسبة كل من تجرأ عليه، بتحقيقات لن تستثني أحداً".

في الساحات هم أبناءنا السلميون الذين يستحقون كل تقدير واحترام، وواجبنا خدمتهم وسماع صوتهم لا أن يتعرّضوا للقمع والتضييق".

وأضاف رئيس الحكومة المكلف الذي لا يحظى بدعم أبرز الأحزاب الشيعية ويرفضه المحتجون أن "هذه الممارسات تضعنا في زاوية حرجية، ولا يمكن حينها الاستمرار بالمهمة الموكلة إلينا مع استمرار ما يتعرض له الشباب".

وقتل ما لا يقل عن أحد عشر متظاهراً وأصيب عشرات آخرون خلال هجوم أنصار مقتدى الصدر المعروفين باسم القبعات الزرق، على متظاهرين كانوا يعصمون في ساحة الصدرين وسط مدينة النجف.

وقال علاوي في خطابه المتلفز إن "أولوية الحكومة المقبلة إجراء تحقيقات جديّة بشأن الخروقات التي تعرض لها أبناءنا من المتظاهرين والقوات الأمنية، ومحاسبة كل من يقف وراءها".

النظام ذاته وسبق له أن تولّى حقيبة المواصلات في حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وفي أول ردود فعل المحتجين على "مناورة" علاوي بادر البعض إلى القول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إن هذا التنكيل بات مستهلكاً واستخدمه رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي الذي كان يقول دائماً إن استقالته موجودة في جيبه، ومع ذلك أبدى تشبهاً كبيراً بالمنصب ولم يغادره إلا بعد ضغط هائل من الشارع، وبعد سقوط مئات من الضحايا من قتلى وجرحى في صفوف المحتجين على يد المليشيات والقوات العراقية التي يعتبر رئيس الوزراء قائدها الأعلى.

وقال علاوي، في كلمة وجهها للعراقيين وبثها التلفزيون الرسمي، إن "ما حدث من أوضاع مؤسفة ومؤلمة في اليومين الأخيرين، مؤشر خطير"، وإن "هذا الوضع ليس مقبولاً بالمرّة، وإن من

بغداد - لوح رئيس وزراء العراق المكلف محمد علاوي، الخميس، بإنهاء تكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة إذا استمر قمع الحراك الشعبي، مثيراً بذلك الأسئلة عن مدى جديته في التخلي عن المنصب التنفيذي الأهم في البلاد بالنظر إلى أن أبرز داعم له لتولي ذلك المنصب، ليس سوى رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الذي أصبح منخرطاً بشكل عملي ومباشر في قمع المحتجين وقتلهم في ساحات الاعتصام والنظائر عن طريق ذراع جديدة له أنشأها للغرض تحت مسمى "القبعات الزرق".

وما يضاعف الشكوك في أن تلويح علاوي بالاستحباب من تشكيل الحكومة مجرد تكتيك سياسي ومحاولة لاستمالة الشارع الغاضب، أن الرجل مرفوض أصلاً من قبل المحتجين الذين يطالبون برئيس وزراء مستقل عن الأحزاب الحاكمة وغير متورط بالعمل ضمن النظام القائم، فيما علاوي جزء من